

[illegible]



[illegible]



[illegible]

۷۰۰



[illegible]

فی الغیر

والله اعلم



[illegible]



[illegible]

مجلس الشورى

10

[illegible]

[illegible]

9  
226 42

الحمد لله

7.  $\frac{d}{dx} \ln x$

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]



وهو من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 اقل وهو كاشف ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 لكن المانع من ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 انما هو انما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 وقد ثبت ان لا يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 استوفى حاله الدوام انما هو انما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 الا انه من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 لا ياتى بالتمام في الحقيقة بل هو موجود في الحقيقة  
 والحق في ذلك انما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 القدر انما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 هذا المقدر هو من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 كما هو في ذلك انما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 الحق من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 هو وانما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 فيكون من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 بر من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 بالكلية والحق انما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 فيكون من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 فما دل على وجوده في الحقيقة انما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 ما استلزمه في الحقيقة انما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 انما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 ثبوت الكثرة من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 فهو انما هو ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 فيكون من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 فيكون من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة  
 فيكون من غير ان يكون له في الحقيقة وجود مستقل بل هو موجود في الحقيقة

فامضى





ام لا تنفخ في ذلك علم قال فانها  
والله اعلم انهم يشتمون الرب

ما وجب بها القضاء ايضا وادرجها ثانيا احكاما فان لم يلا كاهر الظاهر لشدته الفصل في سبيل  
 كما قيل في الظاهر الاول لا صلح الحصر مع عدم دليل على حق من الطرفين نعم الوقت من الصلح بينهم  
 والقائم بالدين والحق لا يجوز له الرجوع الى ما مضى ولا ينسحق له ان يفسخه بغيرها وهو غير صحيح بل لا كاهر  
 ونعم ما هو انما خاتمة الشيء المقيد للوقت وهو ان لم ينو بها الا ان يتم بعدم فانه جاز في وقت  
 هذا فيكون ثابتا وهو صحيح ان نالهم الاصل الجبر وانما الشافعي لما وهو على ما قد استدلنا  
 بالاشارة الفقرة المتأخرة التي كانت تكون لصلحها مع قصور سندنا فالاول على ذلك انه وان  
 كان الاصل في كتابه موثوقا لا يجد بالحق لا فبما والسند ما الوثوق به في كتابه  
 على ما هو عليه بل هو على ما لا يثبت في الحق وان لم يثبت ما لا يشهد له في كتابه فانه يثبت ما هو عليه  
 على ما هو عليه في كتابه على ما لا يثبت في الحق وان لم يثبت ما لا يشهد له في كتابه فانه يثبت ما هو عليه  
 الثاني وما وجب القضاء والقضاء او القضاء ما منه وسائر ما يتعلق بها وبما  
 صحيح لا ريب في القضاء والقضاء ما يتعلق بالكل والشبه المتعارفين بالصلح الظاهر كما مر به جماعة  
 مستفيض وكما هو المشهور منها على الاصح بناء على ما مر من حصول الظن بغير دليل فهو ملزم  
 على ما عليه في كتابه الصحيح في رجل اعطى شئ من ماله من غير ان يملكه او عدا من غير ان يملكه او عدا من غير ان يملكه  
 فانه لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه مع ان ما قد مضى من الاول لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه  
 وبما قد مر في قول الرافعي عدم ايجابه لغيره منها وانما ما حكمه من بعض الاصلين ان ايجابه القضاء  
 خاصة لم يعرف فانه لا يستلزم مع ان ما قد مضى من الاول لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه  
 فلهذا اجاب عن السائلين فاجبه كما مر به جماعة والنصوص به هي ما وضوه في المتن فنفقه وكذا  
 في قول الرافعي لا يشترط ما مر من حصول الظن به من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه  
 والكل من كبار السلف الاشارة مع نفي ذلك ما لا يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه  
 ومن ينفق نفسه له ايضا واصل الشارح الطحاوي في القول على الظاهر الاشارة في ظاهر المتن ومن  
 مر في حق الاجماع عليه وهو الوجه من ان ما مر من اجزاء الصحيح التي تنفقه منها او قضا  
 ما تضمنه حق الاجماع به وجب بها القضاء لعموم هو الصحيح لما مضى من قولنا في حق ما مضى  
 به ما مضى خاصة انما مضى في الحق عليه وهو من ان لم يوجد دليل على عدمه وحده كما قد مر  
 من حيث نظر الاجماع على وجوب القضاء ثم من السجادة بغيره واصل قولهم وجوب ايضا  
 وهو ما مر وان ما لا يبراه من مضافهم السابقين ولا يبراه ما يشهد له من احد من السابقين

٧

[illegible]

[illegible]

✓

والتأخر في التقدم في التفكير والابتكار  
تبعاً للتأخر في التفكير والابتكار  
والابتكار

روپیہ



[illegible]

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا



هذا الأصل فحينئذ  
لأنه الأصل فحينئذ  
المتوسط في الأصل فحينئذ  
فيما نحن فيه



[illegible]



[illegible]



[illegible]

زنگنه

کتاب

٢٠  
 دارالعلوم اسلامیہ  
 دارالافتاء دارالحدیث  
 دارالعلوم دارالافتاء  
 دارالعلوم دارالافتاء

فان تضرعت اليها بغير مشقة  
في حلقها لها معود سامع  
فالي ليس عليه شيء قلت  
فان تضرعت



[illegible]

Handwritten signature/initials.

صحيحا كقاره

بنت  
عزمت

ما رر من موم ابله و ابله من عيضا و طوبى من يله الاثما انما كان هذا احد ما كثر من  
فقد زياد من القضا و حرم ان كل من ما نصف ما من الاصل في هذا الشكل و هو الذي اكل من  
لوجبه طنا را و انا ما استيع الكفار من على الله بها القصة الاصول ما اكل من كفا في لا يقط  
على الكهز لغير مومها فلا و قد نظر الكهان عند ان لا تقوم الكا الكهان منها الكراهة و انما الكاهن  
و يكون ما في الاصل على ما في و اجابها على النوع و مل اف سارة و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
ان كرهها فغير كفا و ان كان كان ط و عند عليه كفا و ان كان ان كرهها فغير كفا و هو ما في  
سوطا نصف كذا و ان كان ط و عند مرر من و عند سوطا و عند مرر من و عند سوطا  
و عند سوطا و هو ما في و عند سوطا و عند سوطا و عند سوطا و عند سوطا و عند سوطا  
صغيرا السد لا ان امما انما هو الاصل على صفة و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
الواحد من على الكاهن و ان لم يند بالناظر لم يعلم احوال له باب المذهب في كل ايامهم  
و استندت في الاصل الى الصفاء انتهى حرم و اطلاق في قوله بل هو ما في التاثير من ترك  
الاستعداد في نفس من الفهم و الزهدة بين كونها و غيرها و انما هو صفة و هو ما في و هو ما في  
في كل واحد من هذه و في كل واحد من الاصل و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
لو ان كرهها فغير كفا و انما هو الاصل على صفة و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
لهم الا لوز و لا يغيره في احوال ما في صفة و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
مع صدق الماء مضاف الى الحقيقة على الاصل و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
مرضاة و الصلح لغير التهمة في صفة و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
و العادة على قول ما في من قوله المذنب ان من ينج من الصوم و انما هو في و هو ما في  
الرجل القبل و الا سلام و كذا في قوله و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
الما من كل نوع من الكا من انواعه لعدم نافي ضد الفهم و انما هو في و هو ما في و هو ما في  
نحوه و الفهم لبا ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
عنما بناء على ان كل واحد من الفهم لا ينفك عن حقيقة و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
و انما هو في و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
من الفهم في صفة و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في  
فمن كذا في صفة و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في و هو ما في

[illegible]

[illegible]





[illegible]



[illegible]

تیس

من حادكات في  
تة تسيل شهادته

محمد حسن

[illegible]

کتابخانه  
دارالاجتہاد



قبلها لا يشترط ان يراعى احوالها في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 فاعلم ان قوله لا يشترط ان يراعى احوالها في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 وعما فيها لما عليه من كفاية كذا في جملة ما هو في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 فخصص بها العمل ونقصه التصريح بقوله من قوله ما هو في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 بل قبل هو انما هو من كلامه في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 فبانه لما كان في قوله المشقة ما عليه من كفاية كذا في جملة ما هو في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 الاستصحاب كما ذكره في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 ولا يجوز ان يكون من كلامه في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 المتفق والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 فقالوا كلهم في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 بل من قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 الا انه ولو بالتحقيق والتحقيق في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 المتفق والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 فبانه لما كان في قوله المشقة ما عليه من كفاية كذا في جملة ما هو في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 الاستصحاب كما ذكره في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 ولا يجوز ان يكون من كلامه في قوله المشقة والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو  
 المتفق والى قول ما لا يجد شيئا في قولها ما هو





[illegible]



[illegible]

بہشتی لکھنؤ میں محمد خان  
سید عالم

صحة هذه الوجوه الظاهرة الأولى وهي من جنس لا يرد افتراضه من كماله الصحيح بأن الجميع عليه ما يقع منه  
وحتى لا يقع معارضته في ذاته وانقضاء الخطر لها غير كافية وكما لا يخلو هذه الرواية عن كمالها  
بما أنها تنسب إلى القاضي المستدل بالاحكام الحكيمة وحلها من الاجتهاد المعتبر والمتميز الذي لا يزل في  
النقص على القول من غير توقف بل هو ما ان كان له ما لا يزل في نفسه عليه وان لم يكن عليه من  
الرفض والكتاب من الاجتهاد من لا يزل في من الكفاية المحقوقة من وجهه شرفه من وجهه والاشياء  
في الحق وانما المنة الأولى وصحف هذه القيمة لا يرد من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
صوم بهما من وجهه او يتصل به قال تعالى فوجدناه افضل مع عدم ظهوره في ذلك من وجهه ما لا  
الحسد من قولنا ويطع اذا امر به ولا يكره اذا نهى ولا يرد في ذلك من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
ولكنه فيها بعد ما يشهد مع ان مقتضى هذه الرواية حصول الامران في القضاء ايضا فكله انما  
من وجهه ما عليه معلوم الصلة مع عدم خروجها عن ذلك من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
الضرب في حقهم في هذه القضية من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
الحا على ان لا يزل في وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
لا يخلو من المندرج فيها ولكن الاخرى الصفة من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
عن ذلك من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
به فلهذا من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
صفت من المستند الى الامور فيها وفيما يرد في ذلك من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
وضاء الغالب عند الوفاة في الشريعة انما يستفاد من النقل والبرهان في ذلك من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
مرها في الخبر من امره في وقت ورضان في ذلك من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
في وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
وقد اوضحنا في ذلك من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
لعدم ظهور الوجه وما يقتضيه من الاجتهاد من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
لا يخلو من ما قبله وانما هو كالمعقول لا يخلو من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
القول في الامور التي لا يخلو من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
الاشياء من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا  
كانت في وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا يصح ذلك له من وجهه ما لا



[illegible]



[illegible]



منزل علی

١٠٠

[illegible]

تمیز و حقیقت

[illegible]

[illegible]

حيا بعدى يا بعدى عظمته زما فانه ذلك الوقت من ذلك اليوم تحت الحيا من الى التولى هو  
 الكسفت المرفوعهم قالوا وينبغي ان يكون العمل حقا الحديث لا يتبارسند انهم في حوض  
 وقوم الباهلة في الشفق من الطائفة والحاد من دعائه مستوف نعم ورواها اغانى اللغات  
 الزمنية وفيها كما واما على الشرازة فلما اذاع الزعيم والفرع من ذلك الحقد في ذلك على انه الحيا  
 والعقد في امر احد الناس وذكر الحيا والفرع ان فيه بعضا من امر المؤمنين وخافه غير كونه و  
 قوله فاما الى ذلك وكل حيا في حقه قبل انهما ورواها جابر بن ابي نجران والجميع في ذلك  
 من غير انهم يوم الحقة الا ان يصوم من عائل او ما يورده ومن غير ما في ذلك وصوم الامم والى  
 جابر بن جابر السند عن محمد بن الحسن بن ابي نجران ومن طوعنا في يوم الاثنين ما  
 الاول في ذلك صيا حبل في ذلك صيام الحقة ايضا الحيا الحقة الحقة على ذلك انه يصوم يوم  
 الحقة ما ما هو في ذلك اليوم الصديق او في يوم جعفر او ايام الشرف او سائر ايام  
 عليه من ذلك اليوم او صيا او كبر في صوم ذلك يستلزم نكاح البكر في ذلك الله الصيام في  
 اقام كلها ويصوم يوم ذلك يوم ان صيا وليس في ذلك يوم من حقه وكان في ذلك  
 صيد من الكاكة حقه من طير الوارثه بالانجيل في الصوم من صا صا في ذلك  
 ان بعد نكاح في ذلك الحقة والصوم من هذا قال سبحانه يكون ذلك اليوم الحقة  
 يوم صا صا منها رايه في طير ما في يوم الحقة فقلت ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 حقه قال في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 اعلموا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 من اذ دعا ما الصوم فاما في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 السند ايضا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 بعينهم ايمان الا ان الله في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 طائفا والى ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 وان ما في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 استقامت الصوم بل في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 طائفا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك





[illegible]



على ترك الواجب وفعل المحرم ونحوه على الطرق مسمومة القصد بان يكون الصوم سائلا بانهم يتركون  
 الا الصوم سائلا بعد وجوبه وهذا الصوم باليقظة وصوم الزمان وكذلك هو عند الاثر كما  
 والذبح على المنجوس كما في ان يحصل غشاوة لسجودها كالصومين وغيرها في السجود  
 تنصير والمجاز الصوم يومين على الطريقة مستغفرت عنه ذلك وفي غيرها احصوا على  
 منها وهو حسن ان اريد من تحت التحريم اليوم جعل لا بد وهو كونه بدقه وان اريد من تحت  
 التحريم النهي بالخصوص في الصومين حتى لو كان في كراهي في سبب القصد ان في كل واحد  
 ما قد عليه مستند او عدمه او اشتغارا بالاضافة الى ما دل على الاول والاصل والتحريم الثلثة  
 هذا الايجاب الظاهر الصحيح من حيثها من الاختيار والتقدم بالاشارة والنصوص المستفاد  
 التفضل عليه مما التحريم كراهية الزجر والفتنة الرضوية وحل منها الامارها ومنها الضميمة  
 فيه وفي العائنة لها التحريم من حيثها ومنفعتها حاشا بها ايضا كما نقل عن طاهر الانصاف  
 والذخيرة وغيرها وربما احتل صاحبها ما هذا القول والله عرفت بعد ان استأذن من الفقهاء  
 مع اليقظة وتوجه اليه الى طابع العبادة وهو متيقف بعد وجوبه التحريم في التحريم الى نس  
 الصوم المحرم مستغفرت منه او قصور بقوله لا مضاف مع ان الصوم حاشا في وقتها  
 على قصد العزيمة وهو الصيام الملبوس فيها ما سبق فيقتضي اعتبار هذه العزيمة ولعلها  
 ويرد اليه منها بموجب ان يقع الصوم بقاوا امتنا وصدق حيث لم يحصل في اليقظة  
 حصول اعتبار اتفاقا وذلك مع اعتبار اعتبارنا في قوله الى اعتبار الكون في الاحتياط فيقتضي  
 اجتناب من كان المستفاد من الروايات في حق الوصال ما جيزا لا يظن ان السجود او اشارة  
 الرواية الى الصبيح الوصال في الصيام ان يحصل غشاوة منسوبة وفيه نظر اذ الظاهر من هذه الروايات  
 في الصيام الذي يقضي الذي يقرن في القرية لا مطلق الصيام وانما هذه الصبيح الامر في تحريمه  
 يوما وليلة فيقضي السجود كان لفظ الصوم المتناهي القليلة في ذكر الامطار بعد طلوعها  
 خفيف ثم يفسر في تحريمه الثاني بعد انما هو الاحتياط في الصيام في ذكره في تحريمه الثاني  
 سقر على وجهه موجب الضميمة ما استعمل ما رتب اليه للعزيمة وفيه الضميمة في ذلك اليقظة  
 وفيه من تحريمه في الواجب جواز التحريم في ذلك من الكلام في التحريم في ذلك في التحريم  
 وهو سائر الا ان سائر التحريم في التحريم في ذلك في التحريم في ذلك في التحريم في ذلك في التحريم  
 نظير بل عليه التحريم في كلام صحيح وانفق مستفيض مضافا الى التحريم في التحريم في ذلك في التحريم في ذلك في التحريم

[illegible]

ويفترضها للمدارك وغيرها

الحمد لله

[illegible]

1993

[illegible]



[illegible]

[illegible]



[illegible]



س

و مسجد الهيبة و مسجد المنار و ما بين من الاطراف ثم و الحديشة و لا بد من ان الامام المولى لا يقبل  
كالنساء هذا الحد لان الاصل جعل ذلك هذه المساجد غريب لا بد من ان الامام المولى لا يقبل  
تقدم و بعد ان يقع الاطراف و هو على اهلنا غير متعارف فيكون قبوله معونه مستطاع  
مع استغناءه من قبله و هو القوي برأيهما كما عرفت و هي كما مع ظهور مخالفت بينه من جهة  
على انها كانت حرم الامتكان في كل مسجد لعدم الاثر و الموقوف و العترة و التعلق احكام  
الاصل و هو مسجد النعمان و مسجد الحسين و المسجد الاعظم المرجع الى الامام مع كل  
الامان و المندرجين حرمين او لهما في الاصل لا يحد بعد البيع منها ما لا بد من و انهما في  
الغرض و لا ريب في ذلك و قد ورد في الحديث ان علي بن ابي طالب و الحسن بن علي بن ابي طالب  
عوم و قيل علي بن ابي طالب و الحسن بن علي بن ابي طالب عوم و قيل علي بن ابي طالب و الحسن بن علي بن ابي طالب  
غير و هو الامتكان في المسجد الحرام و مسجد النعمان و مسجد الحسين و مسجد الاعظم و  
غير من الامتكان في غير هذه المساجد الا في هذه المساجد لا في مسجد الحسين و مسجد الاعظم  
حوله و مع وجود الله بك و امر المؤمنين في هذه المساجد لا بد من موافقة الحق  
ميد و مسجد الحسين و مسجد النعمان و مسجد الاعظم و مسجد الحسين و مسجد الاعظم  
لها ما عليه انما من عتاقا في الامام و اعتبار مسجد الحسين و مسجد الاعظم و مسجد الحسين و مسجد الاعظم  
و منهم من يقول ان الاطراف كالمسجد و اعلم و جاز كما عليه انما ان كثيرا من اصحابنا المتفكرين  
ما التمسوا فلم يبق مخالفت لهم سوى المسجد و هو انما انما في الامام و ما عليه انما ان كثيرا من اصحابنا المتفكرين  
لما في عتاقا في الامام و اعتبار مسجد الحسين و مسجد الاعظم و مسجد الحسين و مسجد الاعظم  
بالا في جميع هذه المساجد و هو مسجد الحسين و مسجد الاعظم و مسجد الحسين و مسجد الاعظم  
ان في حكمة منها ان الاطراف مسجد جامع و لا ريب ان الامام من اعمام المسجد قد علم مسجد الحسين  
ان في حكمة منها ان الاطراف مسجد جامع و لا ريب ان الامام من اعمام المسجد قد علم مسجد الحسين  
ما عليه انما من عتاقا في الامام و اعتبار مسجد الحسين و مسجد الاعظم و مسجد الحسين و مسجد الاعظم  
التي في الحقيقة العظيمة و اما عليه انما في الحقيقة العظيمة و هو انما انما في الحقيقة العظيمة  
تكون من التمسها في الاصل و هو المسجد الحسين و مسجد الاعظم و مسجد الحسين و مسجد الاعظم  
ما انما انما في الحقيقة العظيمة و هو انما انما في الحقيقة العظيمة و هو انما انما في الحقيقة العظيمة  
بالا في جميع هذه المساجد و هو مسجد الحسين و مسجد الاعظم و مسجد الحسين و مسجد الاعظم

720072  
720072  
720072

[illegible]



لربما حشرنا فيها فقال ان كان خرج من اليهود فقل ان بعض تلك ولم يكن شريكا  
 فان عليها على الظاهر ما مضى ان ما قد من مع العصبة المتعبدية بالاصل والتميز  
 الطهارة فتميز بالاصل وحل وادنا جبر والبراز ان عندنا الهبات الشدوب بها لا يجب  
 بالذخول فيها وهو كما روي في هذه الفقرة ما حاشا عليه من كسب العبد معواه كغير  
 المسحوق المحكوم من عند الله تعالى وهو بها بالشرع فيها ما ما مضى وما هو  
 التالك فقل ان من الاحكام ولكن الموقر ان تحت في العبد ما الشكف الوصل وما هو  
 اشق منه ان يخرج وان يفتح احكامه وان عام يومين ولم يكن شرط طهر ان يفتح  
 احكامه من بعض النشأام وهو ان سببكم وطهارة الكرامة او المنة فربما في الفتح  
 والمعين والشكف ان الاثم ان ما لم يفتح احكامه فالتا من الفتح لم يوجب لا من  
 بعض الامور لا اعتبار بالمخض من على بعد وبعدها ان من الفتح من المتعبد من  
 المتعبد بالظن من بعض النشأام فانه من الفتح من ضعف السند كما ان ما  
 الكا لا كما في الفتح لا وفيه لرحمة لضعف السند ورواية الفتح ولا من ما روي  
 بربان صحيحا كما قلنا ومع ذلك الضعفاء ان فضال وهو موثق وهو على الامع سقا  
 ان الضعفاء بالاثرة الظاهرة والحكمة في ما وجد لا سندا من اضعف لانه لا  
 ربه له الكيفية هذا احتمال الكرامة وهو مخرج في القاب بالسنه الى الفتح من الاربعة  
 الرواية وليس كلفه التي تحت لها فربما او شأوا ما في اخبار الاربعة عليهم السلام كما حاشا  
 الاخيرة مع انه اشهد في هذه النسخ لم تفتح اليه الشرة والا فهو قد جعل الشرة ما ظاهر  
 على بعض النسخ وفي ايضا في المسئلة حاشا في الدلالة على ان بعض من بعد له دامة  
 وقبل لو اشكك لنا فهو بالنيار ما روي ان اشكف يومين آخرين وجب لنا اننا و  
 القائل النسخ والاسكان حاشا في الفتح ان يفتح القول بالوجوب بالثالث فحاشا  
 وهو ظاهر عدم القائل بالفرق المصحح من اشكف النشأام من يوم الرابع بالكتاب  
 ان سائر الروايات واه سائر النسخ من المحدثين انهم يوم بعد الكثرة فحاشا من  
 المحدثين يتم النشأام لم يكن فيه ما يدل على وجوبه فانه قال في الاثر بعد ما في كل  
 كان في الاميد كالسادس والتسليم لو اشكف حشوا مائة وفيه من الاول حاشا  
 في هذه النسخ وفيه ما روي في النشأام من ما روي في النشأام من ما روي في النشأام

وكم يقولون ان الله سبحانه وتعالى لا يخلق الا شيئا صالحا  
وكيف كان فاقوا في كل ما مضى من كلامهم من ان الله  
لا يخلق الا شيئا صالحا وكم يقولون ان الله لا يخلق الا شيئا صالحا  
والله اعلم بالصواب

1998



[illegible]



و هو كما يظهر من تاريخها انما كانت احدى اقسامها  
 الخفية وجوب الكيفية غير المنذرة به مع العلم وجوبها علمه ثم دعواه انما هو كلام  
 الا معاربه بالاضافة الى القبول منطوقه من النص فان  
 حتم امده فانه هو الذي كان فيه فصددها بالاضافة  
 وجوبها وجوبه و صرحه في قوله بهذا التحريم  
 قال فان صدق فصددها وان  
 قد سما الى



منه  
 خاتمه

فمنه فرسخ مائة وثمانون فرسخا ثم ذكره كرم الله وجهه

